

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة من البعثة الدائمة للمكسيك إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح تحيل بها في المرفق "إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي"

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بصفتها منسق وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جنيف، تحياتها إلى مكتب شؤون نزع السلاح، أمانة مؤتمر نزع السلاح، ويسرها أن تحيل إلى مذكرتها الشفوية OGE00506، المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، تحيل البعثة الدائمة للمكسيك، بصفتها منسق وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في المرفق الصيغة النهائية لـ "إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) (الوثيقة CG/03/2017)، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والعشرين، المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، وتطلب توزيع هذه الوثيقة وتسجيلها كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، سنكون ممتنين لو تجاهلتم طلب تسجيل الوثيقة التي أرسلت في المذكرة الشفوية OGE00506.

وتغتني البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب لمكتب شؤون نزع السلاح، أمانة مؤتمر نزع السلاح، عن أسمى آيات تقديرها.



المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

إن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجميعها أطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ممثلة بوزراء خارجيتها، المجتمع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ في مدينة مكسيكو، في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمناسبة الذكرى الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو:

وإذ تدرك أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تمكنت، في وضع سياسي معقد أظهر بوضوح الحاجة إلى تجريد المنطقة من السلاح النووي، من إبرام معاهدة غير مسبقة من أجل السلم والأمن الدوليين، من شأنها أن تضمن غياب الأسلحة النووية من المنطقة وفي نفس الوقت استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً، كما هو الحال في مراكز البحوث التي تشمل فيما تشمل مكونات طبية وغذائية؛

وإذ تعرب عن فخرها بالمسؤولية التاريخية للانتماء إلى "منطقة سلام"، أعلنت للمرة الأولى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقد في هافانا، بكوبا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

وإذ تشير إلى قرارها المساهمة في توطيد السلام القائم على المساواة السيادية بين الدول، والاحترام المتبادل وحسن الجوار، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والحق في تقرير المصير، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛

وإذ تكرر التأكيد أن المناطق المجردة من الأسلحة النووية لا تشكل غاية في حد ذاتها، بل خطوة وسيطة بالغة الأهمية لتحقيق نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة؛

وإذ تكرر تأكيد اقتناعها بأن إنشاء مناطق مجردة من الأسلحة النووية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصون السلم والأمن في المناطق المعنية وأن جعل مناطق جغرافية واسعة مجردة من الأسلحة النووية، بقرار سيادي تتخذه الدول التي تتألف منها تلك المناطق، كان له تأثير مفيد على مناطق أخرى؛

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت، بموجب قرارها ٣٢/٦٨، "أن تعقد، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة معنياً بنزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد"؛

وإذ تشير أيضاً إلى الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر كجزء من الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وإذ تحث الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني على اتخاذ تدابير إضافية كل سنة احتفاءً بهذا الموعد؛

وإذ تؤكد مجدداً أن الأسلحة النووية، التي يعاني من آثارها الرهيبة بصورة عشوائية ولا سبيل إلى تغييرها القوات العسكرية والسكان المدنيون على حد سواء، تشكل، بما تولده من نشاط إشعاعي مستمر، اعتداء على سلامة الجنس البشري وقد تجعل الأرض برمتها غير صالحة للسكن في نهاية المطاف؛

وإذ تشير على نفس المنوال إلى المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودة في أوسلو عام ٢٠١٣ وفي نايرت وفيينا عام ٢٠١٤، التي أكدت أن الأسلحة النووية تشكل تهديداً للبشرية، بمجرد وجودها، وباحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن الأضرار المحتملة التي يمكن أن يتسبب فيها انفجار عرضي أو متعمد على الصحة والأمن الغذائي والمناخ وغيرها من المجالات على الصعيد العالمي، وكذا بعدم قدرة المجتمع الدولي على مواجهة كارثة إنسانية بهذه الضخامة؛

وإذ تعترف أيضاً بالجهود التي تبذل في السياق المتعدد الأطراف من أجل تحديد وبحث تدابير فعالة يلزم اعتمادها لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه؛

وإذ تكرر التأكيد أنه من مسؤولية جميع الدول منع الآثار الإنسانية وجميع آثار الأسلحة النووية، وإن كانت تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية النهائية عن إزالة ترساناتها النووية؛

وإذ تؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويشكل جريمة ضد الإنسانية؛

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الضمانة الفعالة الوحيدة من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو حظرها وإزالتها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، ضمن أطر زمنية محددة بوضوح؛

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت، في دورتها الأولى، أول قراراتها A/RES/1(I)، المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، الذي يتناول أساساً الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وإزالة الأسلحة النووية وكذا غيرها من أسلحة الدمار الشامل؛

وإذ تحيي اعتماد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة القرار ٢٥٨/٧١ الذي تقرر فيه، في جملة ما تقرر، "عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها"؛

وإذ تسلط الضوء على الكشف عن لوحة تذكارية، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كتب عليها "هنا في تيخوانا، تستهل معظم بلديات الشمال الغربي لكل أمريكا اللاتينية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تمتد إلى

أقصى نقطة جنوب القارة. وكما نصت على ذلك معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧، لا توجد في هذه المنطقة التي تمتد على ٨٠ مليون كيلومتر مربع أسلحة نووية ولن تكون هنا أبداً،
إن الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو، وجميعها أعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي:

١- تكرر تأكيد الإعراب عن قلقها البالغ إزاء وجود الأسلحة النووية، لأنها لا تزال تشكل خطراً وشيكاً على سلام وأمن كوكبنا؛ ولذلك نعتقد أن من مصلحة الجميع ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى في ظل أي ظرف من الظروف؛

٢- تشير إلى دور الوكالة بوصفها "الهيئة المتخصصة في المنطقة من أجل بلورة مواقف مشتركة وإجراءات مشتركة بشأن نزع السلاح النووي"، الذي ورد في الإعلانات الخاصة بشأن نزع السلاح النووي التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمرات قمم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في كوبا عام ٢٠١٤، وفي كوستاريكا عام ٢٠١٥، وفي إكوادور عام ٢٠١٦؛

٣- في انتظار تحقيق نزع السلاح النووي، تكرر تأكيد المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومن بينها جميع الدول الأعضاء في الوكالة، في تلقي ضمانات قاطعة وملزمة قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وتحث أيضاً على بذل الجهود من أجل التفاوض على صك عالمي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن؛

٤- تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي أصدرت إعلانات تفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو تتعارض مع روح المعاهدة، إلى دراستها مع الوكالة بهدف تنقيحها أو إلزائها بغية توفير ضمانات أمنية كاملة وقاطعة للدول التي تتألف منها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإلى احترام طابع المنطقة بوصفها منطقة مجردة من الأسلحة النووية؛

٥- تشدد على أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشجع السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال حظر امتلاك وحيازة واستحداث واختبار وتصنيع وإنتاج وتخزين ونشر واستخدام الأسلحة النووية؛

٦- تشدد على أن معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، كانت مصدر إلهام لأربع مناطق أخرى في العالم؛ وتعتبر أيضاً أن المعاهدة والوكالة معين هام للمجتمع الدولي ومرجعية سياسية وقانونية ومؤسسية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس اتفاقات تتوصل إليها بحرية دول المنطقة المعنية؛

٧- تأسف لعدم الوفاء بالاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط عام ٢٠١٢، وتكرر التأكيد أن عقد المؤتمر جزء هام ولا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠^(١)؛ ولذلك تدعو إلى عقد هذا

(١) الوثيقة NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)، الجزء الأول، الصفحة ٣٨، الفقرة ٧(أ).

المؤتمر في أسرع وقت ممكن، بمشاركة جميع دول الشرق الأوسط، استناداً إلى الاتفاقات المبرمة بحرية بين دول المنطقة المعنية وبدعم والتزام كاملين من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛

٨- تأسف لاستمرار عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وللاتزامات المنبثقة عن مؤتمرات استعراض المعاهدة؛ وتأسف أيضاً لكون مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد اختتم أعماله من دون اعتماد وثيقة ختامية؛

٩- تدعين تحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وهو ما يخالف الالتزام باعتماد تدابير فعالة تهدف إلى نزع السلاح النووي؛ وتطالب، في هذا الصدد، بتوقيف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن استحداث أسلحة نووية وناقلاتها، وما يتعلق بها من هياكل أساسية، وعن تحسين نوعيتها؛

١٠- ترحب بالاحتفال، في تموز/يوليه ٢٠١٦، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع على الاتفاقات التي أكدت من خلالها الأرجنتين والبرازيل التزامهما القاطع باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً ومن ثم إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها؛ ولذلك تسلط الضوء على التجربة البرازيلية - الأرجنتينية الناجحة وما حظيت به الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية من اعتراف دولي وعلى أنهما يشكلان مثلاً يحتذى ومصدر إلهام لمناطق أخرى حول العالم، ولا سيما تلك التي لا توجد بها مناطق خالية من الأسلحة النووية بعد؛

١١- تشدد على أهمية التعاون بين الدول الأطراف في معاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندابا وآسيا الوسطى، التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومنغوليا؛

١٢- تشدد مرة أخرى على أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للبشرية، ألا وهي السلام والأمن والتنمية؛ ولذلك تعتبر أن الإجراء الفوري الذي يجب القيام به هو أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقده في قرارها ٢٥٨/٧١.